

Distr.: General
27 July 2007
Arabic
Original: Arabic/English/French/
Russian/Spanish

الجمعية العامة



الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

البند ١٠٠ (ع) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - الردود المتلقاة من الدول الأعضاء
٤	الاتحاد الروسي
٤	إسبانيا
٦	ألمانيا
٩	ألمانيا (باسم الاتحاد الأوروبي)
١٢	البرتغال
١٣	بنغلاديش

* .A/62/150



١٥ البوسنة والهرسك
١٧ بوليفيا
١٨ تركيا
١٩ الجمهورية التشيكية
٢٠ السنغال
٢١ صربيا
٢٢ غواتيمالا
٢٣ لبنان
٢٤ المكسيك
٢٦ نيكاراغوا
٢٦ هنغاريا
٢٦ اليابان

أولا - مقدمة

١ - ناشدت الجمعية العامة، في قرارها ٧٢/٦١ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ المعنون "المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية"، جميع الدول المعنية أن تقوم بتحديد حجم الفائض من مخزونها من الذخيرة التقليدية وطبيعته وما إذا كان يشكل خطرا على الأمن، إذا رأت ذلك مناسبا، ووسائل تدميره، وما إذا كانت في حاجة إلى مساعدة خارجية لإزالة هذا الخطر. وشجعت الدول التي يمكنها مساعدة الدول المعنية على القيام بذلك في مجال وضع وتنفيذ برامج للتخلص من فائض المخزونات أو تحسين إدارتها، وذلك في إطار ثنائي أو عن طريق المنظمات الدولية أو الإقليمية، وعلى أساس طوعي ويتسم بالشفافية. وشجعت الجمعية أيضا جميع الدول الأعضاء على بحث إمكانية وضع وتنفيذ تدابير، في إطار وطني أو إقليمي أو دون إقليمي، للتصدي بموجبها للاتجار غير المشروع المرتبط بتكديس هذه المخزونات. وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن المخاطر الناجمة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية وبشأن الوسائل الوطنية لتعزيز الرقابة على الذخيرة التقليدية، وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

٢ - وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن ينشئ فريقا من الخبراء الحكوميين، يبدأ أعماله في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٨، للنظر في اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز التعاون فيما يتعلق بمسألة فائض مخزونات الذخيرة التقليدية، وأن يحيل تقرير فريق الخبراء إلى الجمعية العامة لتنظر فيه في دورتها الثالثة والستين.

٣ - وعملا بالطلب المشار إليه في الفقرة ١ أعلاه، وجه مكتب شؤون نزع السلاح، في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء يلتمس فيها آراءها بشأن الموضوع. وقد وردت حتى الآن ردود من الدول التالية: الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وألمانيا، والبرتغال، وبنغلاديش، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، والسنغال، وصربيا، وغواتيمالا، ولبنان، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهنغاريا، واليابان. وعلاوة على ذلك، قدمت ألمانيا آراء الاتحاد الأوروبي بوصفها رئيسة المجلس الأوروبي. وترد الردود في الفرع الثاني أدناه. وستنشر النصوص الكاملة للردود المتلقاة في موقع إدارة شؤون نزع السلاح على الإنترنت على العنوان التالي: disarmament.un.org/cab/Ammunition.htm. وستصدر أي ردود أخرى في شكل إضافات لهذا التقرير.

ثانياً - الردود المتلقاة من الدول الأعضاء الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]

[٧ أيار/مايو ٢٠٠٧]

تتوافر كميات كبيرة من الذخيرة كل سنة نتيجة التقادم المادي لأنواع الذخيرة وتصنيفها ضمن الذخائر عتيقة الطراز، وإجراء تخفيضات على مستوى القوات المسلحة للاتحاد الروسي، وتنفيذ عدد من الاتفاقات الدولية التي تتعلق بالحد من الأسلحة وإزالتها.

وهذا يؤدي إلى عدد من المشاكل، تتصل في معظمها بتأمين مخزونات الذخيرة من الحرائق والانفجارات، وكفالة إعادة تدويرها بطريقة مأمونة، وكفالة السلامة البيئية في عمليتي التخزين وإعادة التدوير، وهيئة الظروف للتقليل إلى أدنى حد من خطورة العواقب في حال نشوء حالات طارئة.

ولمعالجة هذه المشاكل، اعتمد الاتحاد الروسي البرامج الاتحادية الخاصة للفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠ لإعادة التدوير الصناعي للأسلحة والمعدات العسكرية وإعادة هيكلة مخزونات الصواريخ والذخيرة والمواد المتفجرة، وتأمين نظم تخزينها وتشغيلها من الانفجارات والحرائق، وينفذها بنجاح.

وتنفذ تدابير في إطار هذه البرامج الاتحادية الخاصة لبناء مرافق تخزين الذخيرة، وإعادة بنائها، وإصلاحها جذرياً، تأخذ في الاعتبار شروط السلامة الحديثة في كافة المجالات. كما يجري الاضطلاع بأنشطة لإعادة تدوير الذخيرة بطريقة عملية وإيجاد القدرة الإنتاجية الضرورية.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[١١ أيار/مايو ٢٠٠٧]

١ - المخاطر الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخائر

تعالج المشاكل باعتماد منظور من شقين: (أ) شق يتعلق بالمشاكل الناشئة عن صون الأمن المادي لمخازن البارود أو أماكن تخزين الذخائر أو الذخائر نفسها؛ (ب) شق يتعلق بالمشاكل الناشئة عن مخاطر احتمال تحويل فائض الإنتاج الذي لم يستهلك بعد.

ويرتبط التكديس المفرط للذخيرة التقليدية ارتباطا وثيقا بعمليات مسبقة تتمثل في التصنيع والتخزين والإذن بالاقتناء. ولا يمكن اعتبار استخدام الأسلحة النارية في الأعمال الإجرامية، وبالتالي حيازة الذخيرة من أجل ارتكاب تلك الأعمال، نتيجة مردّها التكديس المفرط للذخيرة بالمفهوم الواسع، بل إنها ناجمة عن تسامح الأنظمة فيما يخص قيود الذخيرة المأذون لحاملي مختلف تراخيص الأسلحة بجيازتها في المستودعات. فهذه الأنظمة تسهل في ظروف محددة تحويل الذخيرة المودعة المذكورة، والتي تعتبر حيازتها تبعا لذلك شرعية، صوب قطاعات الإجرام. وهناك أيضا بلدان محددة أو مناطق جغرافية غير خاضعة لعمليات تدخل ومراقبة فعالة، يمتد فيها تحويل الذخيرة صوب الأوساط الإجرامية، علاوة على توريدها خلسة نحو مناطق أخرى تشهد نزاعا مسلحا. ولذلك، يلزم إجراء عمليات تفتيش تكميلية بغية التحقق من القيود المفروضة. وعلى عكس ذلك، اكتُشف أن حتى هذه القيود المطبقة على اقتناء وتخزين الذخيرة المخصصة لممارسة رياضة الرماية الأولمبية قد شجعت على ممارسة إعادة حشو الذخيرة بشكل غير قانوني. ولعل صنع الذخيرة بصورة حرفية عن طريق إعادة حشوها دون ترخيص يشكل السبيل الرئيسي لدخول الذخيرة إلى السوق السوداء، مما يتسبب في الوقت نفسه في ظهور وسيلة إجرامية أخرى، من قبيل الاتجار غير المشروع بالمواد المتفجرة (البارود والخرابيش) اللازمة لصنع الذخيرة المذكورة، ويجري ذلك، في حالة إسبانيا، أساسا بواسطة تهريب المواد المذكورة من بلدان متاخمة.

وعلى الصعيد الدولي، يرتكز الأمر حتما بتطور ومآل فريق الخبراء الحكوميين المقبل الذي سيتعين عليه أن يدرس اعتماد تدابير إضافية لتكثيف التعاون فيما يتعلق بالتكديس المفرط للذخائر التقليدية والتفاوض على المعاهدة الدولية المقبلة بشأن تجارة الأسلحة، التي ستشير دون ريب إلى موضوع الذخائر.

٢ - الوسائل الوطنية لتعزيز عمليات مراقبة الذخائر التقليدية

١-٢ المراقبة الإدارية

من الضروري تنظيم المتطلبات والشروط المتعلقة بصنع الذخائر وتداولها وتخزينها والاتجار بها وحيازتها، ومراقبة العملية التجارية بكاملها فيما يتصل بالذخائر (صناعة وتخزينها وتوزيعها واستهلاكها).

٢-٢ التخزين والإيداع

تدعو الحاجة إلى نظام حصري في مجال التخزين، يستهدف: مخازن الأسلحة، والشركات الأمنية، ومواقع الإطلاق، وميادين الرماية، والشركات المتخصصة في حيازة

الأسلحة، الفردية منها والمستخدمه في رياضة الرماية والصيد. ومن اللازم المطالبة بتطبيق تدابير أمنية مختلفة حسب كل نوع من أنواع المخزون، مع سرد حصري للحالات التي سيؤذن فيها بالمخزون نفسه، والحالات المختلفة التي يسمح فيها بصنع الذخيرة، مع إخضاعها لقيود محددة. ومن الأهمية بمكان الحرص على كفالة أمن المخزونات وتفادي تكديس الذخيرة في المستودعات المأذون بها، مع وضع قيود على كميات الذخيرة المسموح بجيازتها أو إيداعها، والتمييز بين الخراطيش المعدنية وغير المعدنية، ووضع قيود على عدد الذخائر التي يمكن اقتناؤها والعدد الذي يمكن حيازته كودائع.

٣-٢ التحويل

من الأساسي اعتماد تدابير على الصعيد الوطني لتعزيز ضوابط التجارة الخارجية للذخائر التقليدية فيما يتعلق بالعتاد الدفاعي. وينبغي أن يكون هناك جهاز إداري مكلف بمنح الأذون الإدارية أو رفض منحها، حسب الحالة، عند ورود طلبات من الشركات أو الأفراد للحصول على ترخيص استيراد/تصدير المنتجات الخاضعة للمراقبة، على أنه من المحبذ أيضا توسيع نطاق الضوابط على كل نوع من أنواع الأسلحة النارية (مما يشمل جميع الأسلحة النارية المستخدمة في القنص ورياضة الرماية، ومكوناتها، وذخائرها).

ألمانيا^(١)

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧]

اعتمدت الجمعية العامة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ القرار ٧٢/٦١ المعنون

”المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية“ الذي تقدمت به فرنسا وألمانيا.

ألف - المخاطر الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية

تؤمن ألمانيا بأن المشكلات الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة، بجميع جوانبها تستحق اهتماما عاجلا من المجتمع الدولي. فعدم كفاءة إدارة مخزونات الذخيرة العامة وعدم كفاية أمنها في مختلف أنحاء العالم، يمثلان مصدرا رئيسيا لنقل هذه الذخيرة

(١) يمكن الحصول على التقرير الكامل لألمانيا من الموقع www.new/york/un.ditlo.de.

بصورة غير مشروعة. وفي الوقت نفسه، فإن المخزونات المتقادمة والمؤمنة بصورة غير كافية، تهدد السكان المدنيين والبيئة على السواء.

ومع ارتباط هذه الذخيرة بالأسلحة التقليدية التي تطلق منها، فإنها تقوم بدور حاسم في تصعيد النزاعات المسلحة وإطالة أمدتها فيما بين الدول وداخل الدول ذاتها، بالإضافة إلى دورها في نشر الجريمة المنظمة. كما يتزايد استخدام المتفجرات والذخائر في أجهزة التفجير والأجهزة الحارقة غير التقليدية التي تشكل خطرا بالغاً على السكان المدنيين بما في ذلك العاملين في مجال المساعدات المدنية، وكذلك على الجنود في بعثات حفظ السلام. والمخزونات الضخمة من الذخيرة، واستمرار المعدلات العالية لإنتاجها، والزيادة في تجارتها غير المشروعة، تفضي كلها إلى مصدر معقد لمخاطر أمنية كبيرة، لا تقتصر على أماكن أو مناطق بعينها، وإنما تكتسب بعدا عالميا بسبب الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

باء - الطرق الوطنية لتعزيز الضوابط على الذخيرة التقليدية

تقع مسؤولية مخزونات ألمانيا من الذخيرة على عاتق الوزارات الاتحادية للدفاع (القوات المسلحة الاتحادية)، والداخلية (قوات الشرطة) والمالية (إدارة الجمارك). وفيما يلي القواعد والإجراءات المطبقة على القوات المسلحة الاتحادية. وهناك أحكام مماثلة في صرامتها تنظم الذخيرة الموجودة تحت مسؤولية الأجهزة الرسمية الأخرى. أما التفاصيل فتورد في النسخة الكاملة لهذا التقرير⁽¹⁾.

وتحسب مخزونات الذخائر على أساس الاحتياجات التشغيلية ومعدلات الإنفاق. وتتم عملية تعقب الذخائر عادة باستخدام قاعدة معلومات تعتمد على تكنولوجيا المعلومات من وقت خروج هذه الذخائر من المصنع إلى أن يتم استعمالها أو التخلص منها. وتجري عملية التخزين في مواقع منشأة ومؤمنة خصيصا لهذا الغرض. والذخائر التي يكتشف أنها فائضة عن الحاجة يتم تدميرها كمسألة مبدأ.

وتحسب الذخائر اللازمة لاحتياجات العمليات في القوات المسلحة الاتحادية على أساس معدلات الإنفاق، ابتداء من أقصى موقف متزامن للقوات في عملية بعينها، ونوع العملية نفسها.

ويتم التحقق من الذخائر طوال فترة صلاحيتها، بحيث يمكن متابعتها من وقت خروجها من المصنع إلى وقت استعمالها أو التخلص منها. ويتم تخزين هذه الذخائر في مستودعات القوات المسلحة الاتحادية تحت "قباب" (مخازن تغطي بالتراب) ويقوم أفراد من

الأمن الحربي بالكشف عليها بصورة منتظمة. وتخضع في نقلها وتحميلها وتفريغها لتدابير أمنية خاصة. ويتم التسليم بالأخطار التي تشكلها الذخائر ومخاطر تداولها من خلال تقديرات المخاطر وتحليلات وتقييمات المخاطر. وتستخدم المعرفة الدقيقة بالتأثيرات الكيميائية والمادية للتفجيرات المتعمدة أو العفوية للذخيرة، في حساب هذه المخاطر ووضع تدابير الحماية المقابلة. وتناقش المسائل العلمية والتقنية ويجري التنسيق بينها في إطار "فريق سلامة الذخائر" في حلف شمال الأطلسي. وتشكل المبادئ التوجيهية والمعايير التي توصل إليها هذا الفريق أساسا لمعايير الأمن والمبادئ التوجيهية للبنية الأساسية لدى القوات المسلحة الاتحادية. والذخائر التي يكتشف أنها فائضة نتيجة تقدير الاحتياجات، تستعد من الخدمة باستخدام إجراءات قائمة على تكنولوجيا المعلومات، وتحول إلى إدارة تكنولوجيا الدفاع والمشتريات بالقوات المسلحة للتخلص منها. وتجري عملية تدمير الفائض من الذخائر أو الذخائر غير الصالحة للاستخدام بمعرفة شركات تجارية عادة. ويحدث التدمير فور انتهاء عملية الاستبعاد من الخدمة ونقل المسؤولية إلى صناعة الأسلحة. وترم عقود تدمير الذخيرة طبقا "لتدابير تنافسية يجري التفاوض بشأنها". ولا تتضمن المناقصات المطروحة أي مبادئ توجيهية عن أسلوب التدمير. وتقتراح الشركات المتقدمة مفهوم موجه نحو بنيتها الأساسية؛ ويتم فحص هذه البنية بمعرفة إدارة تكنولوجيا الدفاع والمشتريات بالقوات المسلحة، وعند الموافقة عليها يتم إبرام العقد. وتتوافر في ألمانيا شركات كافية قادرة على تدمير جميع أنواع الذخيرة بطريقة اقتصادية وسليمة بيئيا. وبالنسبة لكل نوع من الذخيرة هناك عدة شركات تستطيع تدميره طبقا للوائح ذات الصلة.

والذخيرة لا يمكن إعادة استخدامها أساسا. وفي حالات استثنائية معدودة فقط يتم بيع الذخائر من العيارات الصغيرة إلى الدول الصديقة أو تنقل إلى المنتجين الوطنيين لإعادة تدويرها، مثل ذخائر التدريب.

جيم - مساهمة ألمانيا في الجهود الدولية المبذولة لإدارة الذخيرة وتخزينها

تهدف مساهمات ألمانيا التي تقدمها بصورة ثنائية ومتعددة الأطراف إلى مساعدة الشركاء في إدارة وتخزين الذخيرة بصورة فعالة، وخفض مخزونها من الذخائر، بغية موازنة الخطر المرتبط بنقلها بصورة غير مشروعة.

أما جهود ألمانيا داخل الأمم المتحدة، فتهدف إلى إدراج موضوع الذخيرة وتخزينها في جدول الأعمال الدولي، لتساهم بالتالي في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة، كما فعلت في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ بتقديمها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار المعنون "المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية".

وتركزت جهود ألمانيا داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على وضع مبادئ توجيهية لأفضل الممارسات^(٢) بشأن مسائل مثل "نقل الذخائر التقليدية برياً" و "وسم الذخيرة التقليدية وإمسك دفاتر لها، ومتابعة مسارها".

وتضطلع ألمانيا أيضاً بدور إيجابي في الحلقات الدراسية والندوات وحلقات العمل المتعددة القوميات، وغيرها من المناسبات التي تشجع المناقشات الدولية والتطورات الفكرية في مجالات تخزين الذخيرة، ونقلها، واستخدامها، وإدارتها^(٣).

ألمانيا (باسم الاتحاد الأوروبي)

[الأصل: بالانكليزية]

[٢ أيار/مايو ٢٠٠٧]

ما برحت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تولي الاهتمام الواجب لمسألة الذخيرة. وهذا صحيح بوجه خاص فيما يتعلق بمواقف الاتحاد الأوروبي المتخذة في سياق برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه. واستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة التكديس والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخيرتها التي أقرها مجلس الوزراء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تؤكد، في جملة أمور، أهمية معالجة مسألة الذخيرة. وفي الوقت ذاته، فهي تعزز التعاون الدولي الوثيق بشأن إدارة وأمن مخزونات الأسلحة التقليدية وذخيرتها.

١٥ - ...، والتحدي بالنسبة لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هو التصدي لهذه التهديدات وضمان الانسجام بين سياسته الأمنية وسياسته في مجال التطوير، في الوقت الذي يستغل فيه تماماً الوسائل المتاحة له على المستويين الإقليمي والمتعدد الأطراف، وذلك داخل الاتحاد الأوروبي وفي علاقات الاتحاد الأوروبي الثنائية بقصد وضع خطة عمل تحقق ما يلي:

(أ) تعزيز التعددية الفعالة لوضع آليات، سواء أكانت دولية أم إقليمية أم ضمن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وذلك للتصدي للإمداد بالأسلحة الصغيرة والأسلحة

(٢) منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، دليل أفضل الممارسات بشأن التدابير الوطنية لإدارة وأمن المخزونات، FSK.GAL/14/03/Rev.2 بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

(٣) انظر الدراسة المعنونة "استهداف الذخيرة - دراسة أولية" من إصدارات الدراسات الاستقصائية عن الأسلحة الصغيرة، جنيف ٢٠٠٦، الممولة من ألمانيا. www.smallarmssurvey.org/files/sas/publications/b_series2.html.

الخفيفة وذخيرتها ولانتشارها الذي يزعزع الاستقرار. فيجب على الاتحاد الأوروبي تعزيز سياسات مراقبة الصادرات والأنشطة بالتنسيق مع شركائه؛

(ب) تلبية طلبات الدول التي تسعى إلى تخفيض فائض مخزونها من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخيرتها، إما في إطار سياسة الحد من المخزون أم بالاشتراك في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

الأسلحة والذخيرة

لم تول الجهود الدولية المبذولة لمراقبة أثار الاتجار بالأسلحة وانتشارها وإساءة استعمالها بوجه عام الاهتمام ذاته لمسألة الذخيرة. فغالباً ما كان يُفصل بين الأسلحة وذخيرتها. وبوجه خاص، فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تم اعتماد عدد من الاتفاقات الهامة في السنوات الأخيرة، في حين أن مسألة ذخيرتها غالباً ما لاقت الإهمال. وهذا صحيح بوجه خاص بالنسبة لصك دولي ليتمكن الدول من تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. بيد أنه عندما نظر الفريق العامل المفتوح باب العضوية، المكلف بالتفاوض بشأن صك دولي ليتمكن الدول من تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، في هذا الصك، أوصى في تقريره (A/60/88)، المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥) بضرورة النظر في مسألة الذخيرة على وجه التحديد.

٢٧ - كما يوصي الفريق العامل بالنظر في مسألة ذخيرة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بطريقة شاملة كجزء من عملية مستقلة تجري في إطار الأمم المتحدة.

مخزونات الذخيرة

توضع كميات هائلة من الذخيرة في مواقع غير مأمونة ومعرضة للخطر الكبير المتمثل في الضياع أو السطو أو التحويل. فهذه الكميات من الذخيرة تسهم في الأخطار الناجمة عن الاتجار والانتشار وفي إطالة أمد الصراعات المسلحة وزيادة حدتها. وفي الوقت ذاته، تظهر الحوادث الأخيرة التي وقعت في مستودعات تخزين الذخيرة التهديد الناجم عنها بالنسبة للأمن والصحة والبيئة. فالتعامل الآمن مع الذخيرة يتطلب شروطاً محددة، بالنظر إلى أنها تحتوي على مواد متفجرة. وتدمير الذخائر بشكل آمن يتطلب مهارات ومرافق متخصصة. وفي حين أن الأنواع المختلفة من الذخائر أو المتفجرات التقليدية لها شروط مختلفة، فإن المسائل والأولويات والمهارات الأساسية المطلوبة لتعزيز إدارة وأمن المخزونات متشابهة

بالنسبة لمعظم الفئات المثيرة للقلق، وهي: ذخيرة الأسلحة التقليدية الرئيسية، وذخيرة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والقنابل، والأجهزة المتفجرة المرتجلة، والذخيرة غير المنفجرة.

ومعظم مخزونات الذخيرة غير الآمنة وغير المأمونة هي مخزونات فائضة. وهذا ينطبق على المخزونات العسكرية، لكنه ينطبق أيضا على كميات الذخيرة التي تحتفظ بها الشرطة والوكالات الأخرى. وتحتاج كل دولة إلى تحديد المخزونات الفائضة لديها واتخاذ قرار بشأن كيفية التعامل معها. فالمخزونات الضرورية لأغراض الأمن القومي ينبغي أن تُفصل عن المخزونات غير الآمنة أو الفائضة. والمخزونات الضرورية لأغراض الأمن القومي تحتاج إلى تخزينها بشكل آمن، في حين أن المخزونات غير الآمنة والفائضة يجب تدميرها.

المبادئ التوجيهية والمبادئ

تعتبر الوثائق الإرشادية المتعلقة بإدارة وأمن مخزونات الذخيرة التقليدية أساسية، وهي كذلك كشرط مسبق من أجل المساعدة الدولية. وقد أقرت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هذه الوثائق في الإطار المؤسسي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ووثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلقة بمخزونات الذخيرة التقليدية FSC.DOC/1/03 المؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وتصدر الإشارة إلى الأعمال الجارية بشأن دليل أفضل الممارسات المتعلقة بمخزونات الذخيرة التقليدية. بيد أنه لم توضع أي مبادئ توجيهية لأفضل الممارسات من هذا القبيل كما لم تقرر على المستوى العالمي.

التعاون الدولي

ازدادت في الآونة الأخيرة الجهود الدولية فيما يتعلق بإدارة وأمن المخزونات من الأسلحة والذخيرة. بيد أن نطاق هذا التعاون يبدو محدودا بالمقارنة بالمشكلة الملحة التي تشكلها مخزونات الذخيرة. وبسبب طبيعة الذخيرة، تدعو الحاجة إلى موارد وبرامج تعاونية محددة، كي يتسنى إتلاف الذخيرة الفائضة بطريقة سريعة وآمنة وشفافة. فالتدريب، وإسداء المشورة بشأن تحسين الهياكل الأساسية، وإسداء المشورة بشأن التدابير التقنية والإدارية، وكذلك بشأن الاحتفاظ بسجلات، هي عناصر أساسية في هذا التعاون. ونطاق مشكلة مخزونات الذخيرة غير الآمنة وغير المأمونة يتسم بالإلحاح الشديد لدرجة أن هناك حاجة إلى إكمال الجهود المبذولة لتعزيز الممارسات الجيدة ببرامج تعالج أكبر المخاطر على أساس وجود حالة طوارئ.

فريق الخبراء الحكوميين

كي يعالج فريق الخبراء الحكوميين المسائل المذكورة أعلاه بطريقة مقنعة شاملة، يحتاج إلى استعراض المسائل ذات الصلة بالذخيرة وكذلك إدارة وأمن المخزونات. فنهج واسع النطاق كهذا، يراعي الأعمال السابقة والتقدم المحرز في المتديات الأخرى، سيتيح للفريق الإسهام بشكل مجد في معالجة الأخطار الناجمة عن عدم الكفاءة وعدم الفعالية في إدارة وأمن مخزونات الذخيرة التقليدية.

البرتغال

[الأصل: بالانكليزية]

[١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧]

تدرك البرتغال أهمية الإدارة الفعالة والكفؤ لمخزونات الذخيرة. فانعدام ضوابط أمنية صارمة يسهل الاتجار غير المشروع (وبخاصة في سياق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة) ويسهم بالتالي في تصعيد النزاعات المسلحة بين الدول وداخلها وإطالة أمدها، فضلا عن انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة.

وعلاوة على ذلك، تشكل مخزونات الذخيرة التي يُحتفظ بها في ظروف غير مأمونة تهديدا لسلامة وصحة السكان والبيئة، كما تبين من الحوادث التي وقعت مؤخرا في مستودعات تخزين الذخيرة.

وتشارك البرتغال بنشاط في منتديات دولية تناقش مسألة أمن الذخيرة، وبخاصة في الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتلتزم البرتغال التزاما تاما ببرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تركز الجهود بوجه خاص على إعداد مسودة دليل أفضل ممارسات المنظمة بشأن الإجراءات الوطنية لإدارة المخزونات وأمنها.

وعلى الصعيد الثنائي، فإن البرتغال على استعداد لتقديم المساعدة إلى بلدان ثالثة تتصدى للمشاكل الناجمة عن فائض الذخيرة.

وتندرج مخزونات الذخيرة العسكرية البرتغالية في إطار مسؤولية وزارات الدفاع (القوات المسلحة) والداخلية (الحرس الوطني وقوات الشرطة) والعدل (دائرتا الشرطة القضائية والسجون). ولا يقوم باقتناء ذخائر من النوع العسكري من الخارج أو باستيرادها

إلا الكيانات الرسمية المحددة أعلاه أو الشركات الخاصة المرخص لها مسبقاً بالنسبة للمستعملين النهائيين الرسميين فقط، ووفقاً لشهادة استيراد دولية تصدرها وزارة الدفاع.

وبعد وصول الذخيرة إلى البرتغال، تنقل تحت الحراسة وفقاً للإجراءات المحددة في مبادئ السلامة التي وضعها حلف شمال الأطلسي لنقل الذخيرة العسكرية والمتفجرات، وعند وصولها إلى مكان المستعمل النهائي تخزين، وفقاً للإجراءات المحددة في دليل مبادئ السلامة التي وضعها الحلف لتخزين الذخيرة العسكرية والمتفجرات، في مناطق مسيجة ومحروسة لتخزين الذخيرة، يخضع الدخول إليها لضوابط محددة.

ويحدد المستعملون النهائيون كميات الذخيرة التي ينبغي الحصول عليها وتخزينها حسب أنشطتهم التدريبية والخاصة بالعمليات.

ونادراً ما تتم عمليات تصدير الذخيرة العسكرية ولكن إذا تمت وجب على المصدرين (الكيانات الرسمية المحددة أعلاه أو الشركات الخاصة المرخص لها مسبقاً) الحصول على شهادة تصدير دولية لا تصدرها وزارة الدفاع إلا بعد مراعاة واجبة لعوامل عدة، منها المعايير الثمانية لمدونة الاتحاد الأوروبي لقواعد السلوك بشأن صادرات الأسلحة.

ولا يقوم باستيراد الذخيرة المخصصة للاستعمال المدني ونقلها وتخزينها، وتصديرها أحياناً، سوى الشركات الخاصة المرخص لها مسبقاً، وفقاً للقوانين الوطنية المعمول بها وتحت إشراف وزارة الداخلية.

ويتم تدمير فائض الذخيرة باعتبار ذلك مسألة مبدئية.

وترى البرتغال أن مسائل الذخيرة وكذا إدارة المخزونات وأمنها ينبغي أن تعالج بطريقة شاملة وبالتالي فإنها تؤيد بقوة إنشاء فريق الخبراء الحكوميين في عام ٢٠٠٨.

بنغلاديش

[الأصل: بالانكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠٠٧]

١ - يجوز للدول الأعضاء أن تحدد أي مخزون ذخيرة بأنه "فائض" وتصدر إعلاناً بذلك الشأن متى كان المخزون:

(أ) زائداً عن الاحتياجات الأمنية للدولة العضو؛

(ب) تتعذر إدارته في ضوء قدرة الدولة العضو على حفظه بطريقة آمنة؛

(ج) ينطوي على مخاطر تهدد سلامة البشرية والبيئة وأمنهما.

٢ - المخاطر الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية - عندما لا يخصص ما يكفي من الموارد البشرية لتولي شؤون فائض مخزونات الذخيرة التقليدية، فإن ذلك قد يطرح مخاطر كبيرة تهدد الأمن والسلامة. وتتجلى الخطورة فيما يلي:

(أ) يتعرض السكان والبيئة في المناطق القريبة من مستودعات الذخيرة إلى الخطر بسبب تلك المخزونات؛

(ب) تظل المخزونات المتناثرة في أعقاب الحرب ضعيفة المناعة، ويظل احتمال نهبها وارداً، ولا سيما على يد الإرهابيين وغيرهم من الجماعات الإجرامية؛

(ج) يمكن أن تنطوي مخزونات الذخيرة المودعة في أماكن مكشوفة باستخدام مرافق تخزين مجهزة تجهيزاً غير ملائم على مخاطر أكبر بالنسبة للمجتمعات المحلية؛

(د) يمكن أن يعرض فائض المخزونات أمن البلدان المجاورة للخطر، ويزعزع بالتالي السلام الدولي. وهو يطرح أيضاً مخاطر الانفجار والتلوث والتحويل عن الأغراض الأصلية.

٣ - الوسائل الوطنية لتعزيز الرقابة على الذخيرة التقليدية - يرد فيما يلي بيان ببعض وسائل تعزيز الرقابة على الذخيرة التقليدية على الصعيد الوطني:

(أ) ينبغي أن تسلّم الدول الأعضاء بأن الرقابة الوطنية السليمة على مخزوناتهما من الذخيرة التقليدية أمرٌ أساسي لتفادي ضياعها؛

(ب) ينبغي أن تكفل الدول الأعضاء الأمن المادي للذخيرة بهدف تقليص مخاطر النهب والانتشار غير المرغوب فيه وغير الخاضع للضوابط؛

(ج) إذا أعلنت دولة عضو وجود فائض مخزونات ذخيرة تقليدية، فعليها أن تخطر أو تبلغ اللجنة الدائمة التابعة للأمم المتحدة وكذلك جيرانها بالأمر؛

(د) ينبغي أن تتفق الدول الأعضاء على "المعيار الأدنى" لأنظمة حفظ الذخيرة التقليدية وسلامتها، وأن تكفل خضوع مخزوناتهما للجرد المحاسبي للمخزونات، ولإجراءات وتدابير المراقبة على الصعيد الوطني وبشكل سليم؛

(هـ) ينبغي أن تكفل الدول الأعضاء تدمير فائض المخزونات بصورة سليمة وغير مضرّة بالبيئة من خلال نظام الرصد الوطني. ويجوز للدول الأعضاء أن تلتزم في هذا الصدد بالمساعدة التقنية والمالية من اللجنة الدائمة للأمم المتحدة؛

- (و) ينبغي أن تبين الدول الأعضاء مسؤوليتها عن "فائض" مخزونات الذخيرة التقليدية من خلال "سجل الأمم المتحدة لمخزونات الذخيرة التقليدية"؛
- (ز) ينبغي أن تضطلع الدول الأعضاء ببرامج لبناء قدرات المؤسسات الوطنية على مواصلة تدمير "فائض" الذخيرة على المدى الأطول وعلى نحو يتسم بالسلامة والكفاءة والفعالية؛
- (ح) ينبغي أن تقدم الدول الأعضاء القادرة على مساعدة الدول الأعضاء المعنية بالأمر المعونة من أجل تحديد المخاطر المرتبطة بفائض مخزونها من الذخيرة، وتدريب قوى عاملة قادرة على التعامل مع فائض المخزون.

البوسنة والهرسك

[الأصل: بالانكليزية]

[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧]

تستخدم القوات المسلحة لبوسنة والهرسك حالياً ٢٣ موقعا لحفظ وتخزين الذخائر والمتفجرات. وتكدر الآن ما يقرب من ٣٥ ٠٠٠ طن من الذخائر والمتفجرات. وطبقا للتقديرات فإن هناك الآن نحو ٢٥ ٠٠٠ طن من الذخائر والمتفجرات تفيض عن حاجة وزارة الدفاع والقوات المسلحة في البوسنة والهرسك.

ونظرا لأنه جرى خفض مجموع الأفراد العسكريين مرة أخرى بنحو ١٠ ٠٠٠ فرد في الإصلاح الأخير، فإن حراسة مرافق التخزين بمعرفة القوات المسلحة، وهي في الحقيقة الوسيلة الأمنية الوحيدة المستخدمة، يمثل مشكلة أمنية خطيرة (المرافق تفتقر إلى أي نظم حماية إضافية مثل المعدات الإلكترونية، أو الرقابة بأجهزة الفيديو، وما إلى ذلك).

ولم يحدد القرار الرئاسي بشأن قوام القوات المسلحة لبوسنة والهرسك وتشكيلها وتحديد مواقعها سوى خمسة مواقع محتملة لتخزين الذخيرة. وحتى يمكن تقليل مواقع التخزين إلى العدد الذي حدده القرار الرئاسي. لا بد من اتخاذ تدابير للتخلص من الذخائر والمتفجرات الفائضة عن حاجة القوات المسلحة بأسرع وقت ممكن.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن وزارة الدفاع في البوسنة والهرسك قد اعتمدت وثائق تتعلق بتزويد القوات المسلحة بنظم تسليح أساسية ومعدات عسكرية، بالإضافة إلى التدريب، فسند أن الطريق أصبح مفتوحا أمام خطط شاملة يمكن تصميمها للتخلص من الأسلحة والذخائر الفائضة عن الحاجة في المستقبل.

وتتوقف ديناميات تصميم خطط التخلص على حل مسألة نقل الملكية من الكيانات إلى الدولة. ومراعاة للحالة الراهنة والأولويات المحددة لعملية التخلص من الأسلحة الفائضة (وفي مقدمتها جميع الذخائر والمتفجرات) قررنا وضع خطة للتخلص تقتصر على الذخائر والمتفجرات غير المأمونة في هذه المرحلة.

وبالإضافة إلى ذلك فقد تم تحديد ٧٤٥,٥ طنا من الذخائر غير المأمونة باعتبارها في حوزة القوات المسلحة لبوسنة والهرسك، واتخذت وزارة الدفاع بالفعل قرارا بتدميرها. وبناء على القرار، اقترحت خطة تنفذ على سنتين للتخلص من الذخائر غير المأمونة، وهي الخطة التي ستنفذ بالتعاون مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البوسنة والهرسك، من خلال برنامج مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد منها. ونؤكد هنا على أن التعاون في الأنشطة المتعلقة بتنفيذ خطة التخلص من الذخائر غير المأمونة لا تقتصر على مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البوسنة والهرسك، وإنما هي مفتوحة أمام المنظمات الدولية الأخرى الموجودة في البلد والمعنية بهذه المسألة.

وسعى إلى تحسين مستوى الأمان للذخائر الحربية ومرافق تخزين جميع المتفجرات، وبهدف إغلاق مواقع تخزين معينة بصورة نهائية، فقد أعطينا الأولوية في عام ٢٠٠٦ إلى التخلص من الذخائر غير المأمونة. وبدأت أعمال تدمير الذخائر غير المأمونة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦، وتم بالفعل تدمير ٨٥٢ طنا من هذه الذخائر في مرافق صناعية في البوسنة والهرسك بحلول نهاية عام ٢٠٠٦.

وتتوقف زيادة دينامية وكفاءة التخلص من فائض الذخيرة المتبقية على قدرة المرافق الصناعية على إزالة الطابع العسكري للذخيرة باستخدام وسيلة لتفكيكها. والقدرة الحالية لهذه المرافق الصناعية محدودة. (إذ لا يمكن تدمير أكثر من ٢ ٢٠٠ طن تقريبا من الذخائر سنويا). وترى وزارة الدفاع في البوسنة والهرسك أن استثمار موارد مالية كبيرة في إنشاء مرافق صناعية لزيادة قدرتها على التخلص من الذخائر، سوف يقلل من احتمال النتائج غير المحمودة لحدوث انفجارات لا يمكن السيطرة عليها. ونحن نؤكد، مرة أخرى، وبغض النظر عن الصعوبات القائمة، أن جميع مرافق التخزين العسكرية تحت الرقابة الكاملة للقوات المسلحة لبوسنة والهرسك، وبالتالي فإن أي احتمال لأي نوع من السرقة أو سوء الاستخدام هو عند حده الأدنى.

بوليفيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

- ١ - يتم بشكل محدود جدا إنتاج الذخائر التقليدية واستيرادها وتعبئتها وتوريدها على وجه العموم، بجميع أنواعها وعتباتها، لأغراض استخدامها من جانب القوات المسلحة والشرطة والمؤسسات والأفراد.
- ٢ - وفيما يتعلق بالقوات المسلحة، من الضروري إدارة الموارد على نحو دائم لتلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الاعتيادية.
- ٣ - وتوفّر الذخيرة من العيارات المستخدمة للأغراض الرياضية والصيد عن طريق الاستيراد وإعادة التعبئة، في ظل رقابة دائمة على الاتجار بها وتخزينها.
- ٤ - ولا ينطوي تخزين الذخائر التقليدية على أي خطر، إذ لا يوجد في بوليفيا فائض ذخائر.
- ٥ - ونظرا لعدم وجود فائض، فليس ثمة برامج للتخلص منه، وتبعاً لذلك فإنه من غير المحتمل تقديم المساعدة في هذا المجال إلى الدول الأخرى.
- ٦ - وتمشياً مع واقعنا الراهن، يتعين التصدي انطلاقاً من داخل بلدنا لمشكلة الاتجار غير المشروع المرتبط بتكديس الفائض الذخائر التقليدية، قبل القيام بوضع مقترحات ذات طابع إقليمي ودون إقليمي، مما يستلزم التوصية باعتماد تدابير ذات صلة في اللائحة التنفيذية لقانون الأسلحة، المقرر اعتمادها قريباً.
- ٧ - ويجب التصدي للمخاطر الناجمة عن تكديس الفائض الذخائر التقليدية أساساً بسبب تحويلها لأغراض الاتجار غير المشروع، وليس بسبب خطر الانفجار أو التلوث.
- ٨ - وتشكل الأمم المتحدة، بوصفها أكبر تجسيد للإرادة العالمية، أنسب هيئة للاهتمام بموضوع المخزونات المفرطة من الذخائر التقليدية. وقد طلبت الجمعية العامة إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين، بحلول عام ٢٠٠٨ كحد أقصى، بغرض دراسة اتخاذ تدابير إضافية لتكثيف التعاون في مجال حيازة الفائض، كي يتسنى النظر في تقرير الخبراء خلال دورتها الثالثة والستين. وتمثل هذه المهلة فترة معقولة وملائمة لكي يؤدي فريق الخبراء عمله، وهي أيضاً فترة من المقرر أن يتوافر لبوليفيا في غضون تشريع محدد.

ويُتّرح الموافقة على إدراج البند في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والستين.

الاستنتاجات

ألف - ليست بوليفيا في مأمن من المخاطر الناجمة عن تكديس فائض الذخائر التقليدية. فعلى الصعيد الوطني، يمكن أن ينشأ هذا الخطر عن تحويل مخزونات احتياطي القوات المسلحة.

أما على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، فإن ذلك يشكل تهديداً للأمن، إذ أن وجود تراكمات مفرطة من المخزونات في العديد من الدول المجاورة قد يحول بلدنا، بسبب موقعنا الجغرافي أساساً، إلى منطقة عبور واستهلاك لمنتجات الاتجار غير المشروع بهذا الفائض.

باء - ومن الضروري التصدي للمشكلة على الفور، علماً بأن بلدنا قد انضم إلى المؤيدين للقرار ٧٢/٦١ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، على أن نبدأ بإدراج اللائحة التنفيذية لقانون الأسلحة في الخطة.

تركيا

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

اتخذت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي منظمة إقليمية تحظى تركيا بالعضوية فيها، خطوات ملموسة فيما يتعلق بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الأسلحة التقليدية. وتشكل الوثيقة المعتمدة في الجلسة العامة ٤٠٧ لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المعقودة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، فيما يتعلق بمخزونات الذخيرة التقليدية صكا تنفيذياً رئيسياً بالنسبة لتركيا. وبالنظر إلى حالة التنفيذ الراهنة على الصعيد الوطني فيما يتعلق بمخزونات الذخيرة التقليدية، فإن تركيا تمثل لأحكام تلك الوثيقة، وأيضاً للممارسات الفضلى لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وستواصل تركيا اتخاذ التدابير المطلوبة المبينة في تلك الوثائق، وازدادة في الاعتبار أن أي خلل أمني يعترى مخزونات الذخيرة التقليدية قد لا يشكل تهديدات خطيرة لأمن البشرية والبيئة فحسب، بل قد يخلق أيضاً وضعاً يمكن أن تستغله بسهولة الجماعات الإرهابية أو عصابات الجريمة المنظمة.

الجمهورية التشيكية

[الأصل: بالانكليزية]

[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧]

من أهم المخاطر الناجمة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية، المخاطر المتأتية من عدم الإشراف، ومخاطر تعرضها للسرقة أو الضياع أو تحويلها أو انفجارها أو تلوثها. ويهدد تكديس الفائض المخزونات هذا أمن المجتمعات المحلية والبلدان المجاورة. وعلى الدول الأعضاء أن تقدر ما الذي يعتبر فائضا عن الحاجة من مخزوناتهما الوطنية.

وينبغي أن تكون مخزونات الدول الأعضاء من الذخائر متناسبة مع احتياجات الأمن المشروعة لهذه الدول. وينبغي أن تكون هناك ضوابط مناسبة، بما في ذلك نظام وطني للرقابة والتفتيش إلى جانب نظام لرصد الكم والكيف. ولا بد أن تكون هناك معايير داخلية لدى الجيش والشرطة وغيرهما من الهيئات المسلحة تحكم عملية الحصول على الذخائر والتخلص منها. وكمثال على ذلك، فعند النظر في شراء ذخائر جديدة، على الشرطة أن تراعي احتياجات عملياتها الحالية وحالة وعمر مخزوناتها الحالية من الذخائر.

وينبغي التفتيش على مخزونات الذخائر والمتفجرات على فترات منتظمة، مع إيلاء اهتمام خاص لحجمها ومطابقتها لقواعد الأمن والسلام، ويجب أن تجري عمليات التفتيش طبقا لجدول زمنية معتمدة، وكما كانت هناك أي مؤشرات على تحويل استخدامها. وينبغي إزالة أي قصور يعثر عليه المفتشون فورا. وينبغي أن يؤدي الالتزام بالقوانين والتعليمات إلى الحد من مخاطر الانفجار أو التلوث أو تحويل الاستخدام.

وعلى الدول الأعضاء أن تقرر حجم وطبيعة فائض المخزونات، وما إذا كان يمثل خطرا على الأمن، وطبيعة تدميرها وما إذا كان القضاء على هذا الخطر يحتاج إلى مساعدات خارجية. ويجب إعادة النظر في الاحتياجات من الذخائر بصورة منتظمة، مع مراعاة العمر الافتراضي للذخائر وظروف تخزينها. كما يجب تجربة هذه الذخائر والتفتيش عليها بصورة منتظمة لتحديد أفضل الخيارات للتخلص منها أو معالجتها. وعلى الدول الأعضاء أن تتخلص، بطريقة ملائمة للبيئة، فائض من الذخائر أو الذخائر غير الصالحة للاستخدام. ويجب أيضا أن يكون تدمير فائض الذخائر بطريقة ملائمة للبيئة عملية مستمرة، فكلما جرى إخراج سلاح أو نظام تسليح من الخدمة في القوات المسلحة مثلا، ينبغي التخلص من ذخائره أيضا. وعلى الدول الأعضاء أن تراقب التخلص من فائض مخزونات الذخائر. وينبغي تدمير أي ذخائر، لا سيما الذخائر الكيميائية، بمعرفة خبراء مرخص لهم بذلك.

وينبغي أن يكون أي برنامج للتخلص من فائض المخزونات أو تحسين إدارتها، جزءاً من سياسة عامة لإدارة المخزونات بكفاءة. وينبغي التفتيش المتواتر والدقيق عليها، وحفضها بحسب الاحتياجات الحالية للعمليات. وينبغي تدمير أي فائض مخزونات تدميراً مادياً. ويتعين ألا يتم الاحتفاظ سوى بالذخائر اللازمة بالفعل والتي تتوفر فيها جميع المعايير، أي تلك المتعلقة بعمرها وصلاحياتها التقنية.

وعلى الدول الأعضاء، التي في وضع يمكنها من القيام بذلك، أن تساعد الدول المعنية في وضع وتنفيذ برامج للتخلص من فائض المخزونات أو تحسين إدارته.

وينبغي للدول الأعضاء أن تستكشف إمكانية وضع وتنفيذ تدابير للتصدي لعمليات التهريب غير القانونية المتعلقة بتكديس فائض المخزونات من الذخائر التقليدية، وذلك في إطار عمل وطني أو إقليمي أو دون إقليمي.

وتلافياً لتخزين الذخائر أو الاتجار غير المشروع بها الناجمين عن فائض المخزونات، فإن على الدول الأعضاء أن تنفذ بحزم معايير وقوانين ولوائح داخلية فيما يتعلق بالحصول على المعدات والتخلص منها، والمراقبة المستمرة لأي عمليات تتعلق بمعدات الشرطة، وأن توقع جزاءات مشددة على المخالفين. وعلى الدول الأعضاء أن تتابع أي ذخائر مصدرها فائض المخزونات، منعا للاتجار غير المشروع بها.

السنغال

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧]

في الوقت الراهن، يشكل الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الصك الوحيد الذي يساهم في الحد من الأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا. لذا، فجميع المقتنيات من الأسلحة والذخيرة تستدعي تقديم طلب مسبق للإعفاء، يُوجه إلى الأمانة التنفيذية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويمنح الإعفاء ما لم تعترض الدول الأعضاء على ذلك.

وبناء على التوصيات الصادرة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تتولى اللجنة الوطنية المنشأة في عام ٢٠٠٠ المسؤولية، في جملة أمور، منها تحديد استراتيجيات فعالة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها على نحو غير قانوني. وعند التصديق على اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة

والأسلحة الخفيفة وذخيرتها وسائر المعدات المتعلقة بها، التي جرى التوقيع عليها في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، فإنها ستحل محل الوقف الاختياري في نهاية المطاف.

ولا يوجد لدى السنغال أي فائض من الذخيرة التقليدية.

صربيا

[الأصل: بالانكليزية]

[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧]

يبلغ حجم فائض المخزونات من الذخيرة على اختلاف أنواعها، التي يملكها الجيش والقوات الجوية وقوات الدفاع الجوي في صربيا، ما قدره ٨٥٩ ٢٣ طنا. وبسبب عدم كفاية مرافق التخزين، يوجد ٦٤٠ ٩ طنا من هذه الكميات مخزنا في مرافق مكشوفة؛ مما يشكل عبئا على قدرات التخزين العسكرية ويشكل خطرا أمنيا من بين مخاطر أخرى. وبناء على احتياجات القوات المسلحة الصربية، حُدد حجم الفئات "دال" و "هاء" و "واو" من فائض الذخيرة (دون عبوات دفع القذائف، ودون كبسولة التفجير، ومع عبوات صلبة لدفع القذائف). بمقدار ١٤٩ ٢٣ طنا، أما حجم الفئة "زاي" (قذائف دخانية ومضيفة) فحدد بمقدار ٧١٠ أطنان.

وسعيا إلى تحديد المخاطر وتحسين التخزين الآمن للمتفجرات وفائض الذخيرة، تستخدم القوات المسلحة الصربية النظام المتوائم على الصعيد العالمي للتصنيف الذي وضعته لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بنقل البضائع الخطرة وبالنظام المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها.

وفيما يتعلق بأنواع المخاطر السائدة، صُنّف فائض الذخيرة والمتفجرات لدى القوات المسلحة الصربية ضمن فئة المخاطر ١. ولأغراض التخزين والنقل، تقسم فئة المخاطر إلى خمس مجموعات مخاطر و ١٢ مجموعة متكافئة حسب المخاطر المتوقعة في حالة وقوع حادثة. ويندرج تكديس المخزونات ونقص مرافق التخزين الجيدة النوعية ضمن مجموعة المخاطر ١-١ (ضربات الموجات الهوائية، والشظايا المتطايرة بسرعة عالية، والتأثير الحراري) ومجموعة المخاطر ١-٢ (تناثر الشظايا الثقيلة والخفيفة، والشظايا النارية أو غير المنفجرة التي يمكن أن تنفجر عند حدوث ارتطام لاحق).

وتكمن المشكلة الأساسية في تماوي المرافق الأساسية للمخازن، وانعدام الوسائل الإلكترونية لحماية المرافق ورصد عملية التخزين، ونقص الاعتمادات المخصصة للصيانة. ومن اللازم التعامل مع جميع الذخائر والمتفجرات، سواء كانت زائدة عن الحاجة أم عتيقة،

وسواء كان من المحتمل أن تستخدم أم لا، بالطريقة نفسها فيما يتعلق برصد حالتها: الفحص التقني، وفحص الاستقرار الكيميائي للبارود ووقود القذائف ورصده، والإطلاق التجريبي، والاستبعاد النهائي من النظام الدفاعي. وتشكل صيانة فائض الذخيرة على نحو سليم عبئا ماليا إضافيا، ولا توجد أي عملية تكنولوجية لتفكيك الذخيرة على نحو سليم، كما لا توجد لدى القوات المسلحة الصربية أي معدات أو خطوط تكنولوجية للتعامل مع مجموعة ذخائر "زاي".

وحرصا على الحد من الحوادث والتلوث البيئي ومخاطر الأعمال التخريبية والقضاء على كل ذلك، تتصدى القوات المسلحة الصربية لمشكلة فائض الذخيرة عن طريق التفكيك أو التدمير أو البيع بواسطة وكلاء مصرح لهم بذلك. وقد جرى عرض المشاكل المتصلة بالموضوع على مركز تبادل المعلومات لجنوب شرق أوروبا، بهدف كفالة جمع تبرعات لاقتناء أو تصميم التكنولوجيا وتشبيد وتجهيز المرافق الكفيلة بتفكيك الذخيرة المحتوية على خلائط الفوسفور وهيكساكلوروايثين ضمن مجموعة "زاي" على نحو غير ضار بالبيئة، وتدمير ذخيرة مجموعات "دال" و "هاء" و "واو".

ومن أجل تبسيط المرافق القائمة، أو تشييد وتجهيز منشآت جديدة بهدف تدمير فائض مخزونات الذخيرة الخاصة الموجودة لدى القوات المسلحة الصربية والمنتمية للمجموعة "زاي"، وكذلك فائض مخزونات المجموعات "دال" و "هاء" و "واو"، ترجو صربيا مع الامتنان تقديم طلبات الحصول على منح ملائمة عبر المنظمات الدولية المختصة.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٤ أيار/مايو ٢٠٠٧]

قدمت وزارة الدفاع المعلومات التالية عن الخطوات التي اتخذتها في سبيل الحيلولة دون وجود فائض من الذخيرة التقليدية:

١ - أصدر رئيس هيئة أركان قوات الدفاع خطة لتدمير الأعتدة المتقادمة (وتشمل المتفجرات والذخيرة)، تضع الإجراءات اللازمة لتدمير الأعتدة المتقادمة الموجودة في مختلف ترسانات القيادات العسكرية في الجمهورية، بما في ذلك وقف استعمالها وتدميرها وفقا للخطط المحددة لتلك الدائرة، وهذا ما تقوم به الآن دائرة الأعتدة الحربية بالتعاون مع سلاح المهندسين في الجيش.

٢ - وستنفذ هذه الخطة على ثلاث مراحل: ١ - تفتيش وتصنيف الأعتدة الخطرة المتقادمة؛ ٢ - نقل المتفجرات وتدميرها في المكان المناسب؛ ٣ - وقف استعمال الذخيرة.

وفيما يتعلق بالتدابير الوطنية لتعزيز الحد من الأسلحة التقليدية، يقدم هنا الاقتراح التالي من أجل اعتماده المحتمل من جانب الدول:

١ - وضع تدابير رصد لضمان إمكانية التعقب، وهذا هو النهج الذي تتبعه تجارة الذخيرة الدولية بغية تسجيل ورصد الذخيرة التقليدية ابتداء من صانعيها حتى وصولها إلى المستعمل النهائي عن طريق الوسم بشكل كافٍ للتعبة الثانوية (الرزم والصناديق) وقاعدة الخراطيش، كما سيتم وضع رموز مناسبة معترف بها دولياً كالرموز التالية:

(أ) على وعاء التعبة الثانوي: الصنف، والعيار، وإسم الصانع، والعلامة التجارية للذخيرة، ورقم دفعة الإنتاج، وتاريخ الصنع، وبلد المنشأ؛

(ب) على قاعدة الخراطيش: العيار والتاريخ، وبلد المنشأ؛

٢ - ورصد امثال صناعة الدفاع الوطني فيما يتعلق بوسم الذخائر المنتجة بقصد فرض رقابة كافية على نوع وكمية الذخيرة المتداولة في الإقليم الوطني؛

٣ - وضع أنظمة، تنسجم مع الضوابط الدولية القائمة، والتي تنظم الكمية الدنيا والكمية القصوى من الذخيرة التي يمكن تصديرها أو استيرادها من قبل أشخاص طبيعيين أو اعتباريين.

لبنان

[الأصل: بالعربية]

[١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧]

تشير الوزارة إلى أنه لا يوجد لديها فائض في مخزونات الذخيرة التقليدية وبالتالي لا توجد مخاطر من جراء ذلك، كما تؤكد على أن القوانين واللوائح اللبنانية وضعت ضوابط ملائمة على الصعيد الوطني فيما يتعلق بأمن مخزونات الذخيرة التقليدية، وسلامتها وطريقة إدارتها، للقضاء على الأخطار التي قد تنجم عن الانفجار أو التلوث أو تحويل استخدام تلك المخزونات.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧]

وفقا للمعايير الوطنية والدولية الخاصة بالأنشطة المتصلة بالذخيرة، لا يوجد لدى المكسيك، لأسباب تتعلق بالأمن والميزانية والبيئة، أي فائض من الذخيرة التقليدية؛ ولا تتضمن قوائم جردها حصرا إلا الكميات اللازمة لها لأداء مهامها.

وترى المكسيك أن فائض الذخيرة جزء لا يمكن فصله عن المشكل الأكبر المتمثل في تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وإساءة استعمالها. فتكديس فائض الذخيرة التقليدية يتيح تحويل هذا النوع من العتاد الحربي إلى أيدي مجرمين وعصابات إجرامية لاستعماله، الأمر الذي يشجع على الجريمة والعنف الذي لا داعي له.

وتتسم نظم الوسم الحالية بتباين كبير لدرجة يتعذر معها تعقب الذخائر ورصدها بفعالية. لذلك، أكدت المكسيك أهمية الاقتراح الداعي إلى مطالبة الصناع بوسم الخراطيش وسما واضحا مأمونا يسهل التعرف عليه باستخدام رمز حربي رقمي يتفق عليه بين الدول يشير إلى الصناع، وبلد المنشأ، ورمز الإنتاج وسنة الإنتاج، والرقم المسلسل/رقم دفعة الإنتاج، ونوع الذخيرة بالضبط وأي خاصية تتيح تعقبها بغية تحديد البائع والمشتري استنادا إلى سجلات الشراء والبيع.

وينبغي أن يندرج ضمن هذه العملية حظر نقل أي ذخيرة لم يتم وسمها بطريقة صحيحة. وبما أنه من المتعذر بوجه عام الاطلاع على أي من هذه السجلات المركزية على الصعيد الوطني أو الدولي، فإن ثمة حاجة إلى الحصول على سجلات وافية ودقيقة من الصناع والموردين عن كل الذخائر التي تنقل أو التي قد يعاد نقلها لاحقا من إقليم بلد معين.

وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان اتخاذ خطوات لرصد إنتاج الذخيرة التقليدية، وبيعها، والاتجار بها، واستعمالها، وتخزينها بغية التصدي لهذه المشكلة. لكن ثمة تباين كبير بين الطرق المتبعة حاليا من حيث فعاليتها ونطاقها. ولذلك، ينبغي للدول التي ليست لديها بعد قواعد تنظم صنع الخراطيش التقليدية، وبيعها، وشراءها، وتخزينها، وحيازتها أن تنفذها أو تعتمدها أو تدرجها في تشريعها وأن تجرم هذه الأنشطة إذا ما نفذت دون الحصول على التراخيص اللازمة قانونا.

وفي المكسيك، ينظم الفصل الوحيد من الباب ٤ من القانون الفيدرالي للأسلحة النارية والمتفجرات حيازة الخراطيش وقيدها وفقا لأعيرتها ويجرم ويعاقب كذلك على صنع الخراطيش وبيعها وحيازتها واستيرادها أو تصديرها بطريقة سرية على النحو التالي:

- يعاقب كل من يجوز خراطيش بكميات تزيد على القدر المسموح به (المادة ٨٥ مكرر ثالثا). بما يلي:
 - (أ) من سنة إلى أربع سنوات حبس وغرامة تعادل أجر ١٠ إلى ٥٠ يوما بمسوى الأجر الأدنى إذا كانت الأسلحة تدرج ضمن تلك المشار إليها في المواد ٩ و ١٠ و ١١ (أ) و (ب) من القانون؛
 - (ب) من سنتين إلى ست سنوات حبس وغرامة تعادل أجر ٢٥ إلى ١٠٠ يوم بمسوى الأجر الأدنى إذا كانت الأسلحة تدرج ضمن تلك المشار إليها في الفقرات المتبقية من المادة ١١ من القانون.
 - يعاقب كل من يتورط في تهريب ذخيرة يقتصر استخدامها على الأفراد المتقاعدين أو الاحتياطيين أو العاملين من الجيش أو البحرية أو القوات الجوية إلى داخل الإقليم الوطني بالسجن لمدة تتراوح بين خمس سنوات و ٣٠ سنة وغرامة تعادل أجر ٢٠ إلى ٥٠٠ يوم بمسوى الأجر الأدنى (المادة ٨٤).
 - تزداد العقوبتان المشار إليهما في المادتين ٨٣ و ٨٤ بمقدار النصف إذا كان الجاني موظفا عاما حاليا أو سابقا في أي إدارة للشرطة، أو أي شركة أمنية خاصة، أو موظفا متقاعدا أو احتياطيا أو نشيطا في الجيش أو البحرية أو القوات الجوية (المادة ٨٤ مكرر ثانيا).
 - يعاقب كل من يبيع ذخيرة دون أن يتحقق من منشئها القانوني بالسجن لمدة تتراوح بين سنتين و ١٠ سنوات وغرامة تعادل أجر ٢٠ إلى ٥٠٠ يوم بمسوى الأجر الأدنى (المادة ٨٥).
 - يعاقب كل من يصنع ذخيرة أو يصدرها دون الحصول على الترخيص اللازم بالسجن لمدة تتراوح بين ٥ سنوات و ١٥ سنة وغرامة تعادل أجر ١٠٠ إلى ٥٠٠ يوم بمسوى الأجر الأدنى (المادة ٨٥ مكرر).
- وعلاوة على ذلك، يتعين على وزارتي الداخلية والدفاع أن تقوموا، كل في مجال اختصاصها، بالإشراف على تدابير الرقابة الجمركية في المراكز الحدودية والموانئ والمطارات والعمل بالتنسيق مع وزارة المالية والائتمان العام على رصدتها وزيادتها إذا لزم الأمر من أجل صون الأمن والسلامة والقضاء على الاتجار غير المشروع والتخزين في الخفاء والمخاطر المحتملة للانفجار والتلوث.

نيكاراغوا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٧]

لا توجد في جمهورية نيكاراغوا أية مخاطر ناجمة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية لأنها تقتصر على استعمال الوحدات التقليدية في كل نوع من أنواع السلاح واحتياطات العمليات المحددة في خططها للدفاع الوطني.

هنغاريا

[الأصل: بالانكليزية]

[١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧]

حققت جمهورية هنغاريا، شأنها في ذلك شأن الكثير من البلدان الأوروبية، خفضاً ملموساً في القوات المسلحة في العقود الأخيرة. وقد أسفرت هذه العملية عن فائض كبير من الذخيرة. وإمكانية تسويق هذه الأعتدة محدودة جداً، بسبب الأنظمة الدولية الصارمة، كما أن إمكانيات التخزين العسكري المتاح محدود كذلك. والحل العملي الوحيد هو التخلص من هذا الفائض من الذخيرة باستعمال وسائل وقدرات وطنية بطريقة مضبوطة وآمنة.

وابتداءً من عام ٢٠٠٠، يجري التخلص من الذخيرة الفائضة في هنغاريا في إطار المؤسسة العسكرية، لكن تبين أن هذه العملية بطيئة بسبب القدرات المحدودة. وفي عام ٢٠٠٤، اتخذ قرار بإشراك الإمكانات الصناعية المدنية في هذه العملية: فتولت شركتان وطنيتان عملية التخلص من الفائض، باستخدام التكنولوجيا الحديثة. وهما مسؤولتان الآن عن تفكيك وتدمير الفائض من الذخيرة بشكل آمن وذلك بمعدل من ٨ إلى ١٠ آلاف طن في السنة، مع مراعاة أشد قواعد الحماية البيئية وأحدثها عهداً.

أما تكاليف عملية التخلص من الفائض فتغطيها ميزانية الدفاع.

اليابان

[الأصل: بالانكليزية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠٠٧]

تتوقف المخاطر الناشئة عن تكديس مخزونات الذخيرة التقليدية أساساً على حجمها وطرق إدارتها. وقد فصلت اليابان نظم إدارة الذخيرة وكذا الأسلحة الصغيرة والأسلحة

الخفيفة وتمثل التدابير العملية فيما يلي: وضع نظم لإصدار تراخيص صنع واستيراد الأسلحة والمتفجرات، وفرض قيود صارمة على هذين النشاطين، والعمل في أراضيها على معاقبة الأشخاص الذين ينتهكون هذه القيود.

وتفرض رقابة صارمة على مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الموجودة في حوزة قوات الدفاع عن النفس والشرطة، بما في ذلك تخزينها وتفتيشها. وعلاوة على ذلك، يجري التخلص من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة القديمة ومن تلك التي يتعذر إصلاحها في ظل رقابة شديدة وإجراءات صارمة.

وشاركت اليابان في حلقة العمل بشأن "أمن مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة" بما في ذلك منظومات الدفاع الجوي المحمولة" التي نظمها المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وتايلند وأستراليا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وعرضت تجربتها التي اكتسبتها في إدارة المخزونات من خلال مشاريع جمع الأسلحة الصغيرة التي اضطلعت بها في كمبوديا.

وفيما يتعلق بإدارة مخزونات الذخيرة التقليدية، فبالإضافة إلى الجهود الرامية إلى وضع القواعد من قبيل أفضل الممارسات، لا غنى عن عملية تنفيذ القواعد المشتركة دولياً، وذلك ربما عن طريق مشاريع المساعدة. وعلاوة على ذلك، من الضروري بناء علاقة الثقة التي تم إيجادها بين الجهات المانحة والجهات المتلقية وتمتينها من خلال المشاريع.

ومن الضروري، لدى إجراء مناقشات بشأن التعاون الدولي في ميدان إدارة مخزونات الذخيرة، إشراك من لديهم الخبرة والدراية بالمشاريع على أرض الواقع.